

# آثار التحفظات على المعاهدات الدولية المتعددة الاطراف

م. د. باقر موسى سعيد

كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة الاسلامية

[baqer.musa.1978@gmail.com](mailto:baqer.musa.1978@gmail.com)

تطور المجتمع الدولي تطوراً واضحاً شأنه شأن المجتمع الداخلي واصبحت العلاقات الدولية أكثر تعقيداً من ذي قبل فظهرت موضوعات لا يقتصر الاهتمام بها على الدول المعنية وحسب بل أصبحت شأناً دولياً متعلقاً بالجماعة الدولية بشكل عام ، ونتيجة ذلك أصبحت الحاجة ملحة الى ابرام اتفاقيات متعددة الاطراف لتنهض بتلك المهمة ، ومن المعروف أن هذه الاتفاقيات يشترك في ابرامها عدد كبير من الدول المختلفة الثقافات والنظم القانونية وذات المصالح المتضاربة ، وهذا بدوره يشكل عائقاً أمام بعض هذه الدول للاشتراك في المعاهدات متعددة الاطراف ، فالدولة التي ترى أن حكماً أو أكثر من احكام الاتفاقية لا يتفق ومصالحها ونظمها المختلفة ستجد نفسها في مأزق فلا يكون امامها الا الانسحاب من الاشتراك في هذه الاتفاقية حفاظاً على مصالحها اتجاه احكام هذه الاتفاقية التي جاءت متعارضة معها وهذا بالنتيجة يؤدي الى تناقص عدد الدول التي ترغب في الاشتراك في مثل هذه المعاهدات، حيث من الصعب الحصول على توافق وتراضي على جميع احكام ونصوص الاتفاقية المتعددة الاطراف لذا كان لا بد من وجود مخرج قانوني يعالج هذه الحالة فلجأت الدول الى نظام التحفظات والذي يهدف الى تحقيق مصلحتين الاولى الحفاظ على جميع عناصر التنظيم القانوني التي تنطوي عليها المعاهدة او لا اقلها على العناصر الاساسية فيه ، والثانية تسهيل الانضمام الى المعاهدات الدولية متعددة الاطراف بقدر المستطاع ومن ثم السماح للدول ابداء تحفظاتها على الاحكام والنصوص التي تتعارض ومصالحها مع الحفاظ على مبدأ وحدة المعاهدة وتكاملها القانوني.

وقد اختلفت الآثار القانونية للتحفظات على المعاهدات المتعددة الاطراف بحسب ما اذا كان التحفظ جائزاً او غير جائز، فالآثار التي تنتج عن التحفظ الجائز تختلف عن تلك الناجمة عن تلك الناجمة عن التحفظات غير الجائزة كما إن آثار التحفظات قد تمس الدولة المتحفظة نفسها وقد تمتد الى الدول الاطراف الاخرى في المعاهدة وهذا ما سنعرض له في هذا البحث والذي سنتناول فيه وعلى شكل مطالب آثار التحفظات على العلاقة بين الدول المتحفظة والدول التي قبلت التحفظ والعلاقة بينهما ضمن المطلب الاول ، اما المطلب الثاني فسيكون لآثار التحفظات على العلاقة بين الدولة المتحفظة والدولة التي رفضت التحفظ والعلاقة بينهما